توكيد الجملة في العربية: مفهومه وأدواته

الشريف ميهوبي

أستاذ مكلف بالدروس - معهد الآداب - جامعة باتنة

إنّ هذه الدراسة تتناول أسلوب التوكيد في العربية: من وجهة نظر نحوية - بلاغية، وما نعنيه بالتوكيد هنا، هو توكيد الجملة لا توكيد المفرد. فتوكيد المفرد قد أعطاه النحاة حقه من العناية والاهتمام، أما توكيد الجملة فلم يكن له نصيب من ذلك إلا فيما خصصه له البلاغيون في مؤلفاتهم حين تحدثوا عن الإسناد الخبري، وأحواله وأقسامه، فتحدثوا عن مؤكدات الخبر.

وهدف هذه الدراسة هي محاولة الجمع بين وجهتي نظر النحاة والبلاغيين، والخروج بوجهة نظر علّها تكون أكثر شمولا وعمقا من غيرها في تناول الجملة العربية من هذه الزواية.

إنّ توكيد الجملة في حقيقته يعود إلى المسند، لأن المسند هو الذي يؤكّد ، ويحتاج إلى تأكيد، إذا اقتضى

الخطاب ذلك. أما المسند إليه فلا يحتاج إلى تأكيد، حتى وإن تصدرت أداة التوكيد الجملة، فإنها تعود في حقيقتها إلى المسند. وهذا انطلاقا من النظر إلى التوكيد على أنه أسلوب تمثله أدوات توكيدية معينة، تدخل على الجملة لتؤكد نسبة المسند إلى المسند إليه.

وليس المقصود هنا التوكيد الذي عرضت له كتب النحو، الذي يعود إلى أمرين، هما: التوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي. فيكون إما بتكرير اللفظ نفسه، أو بتكرير معناه دون لفظه، وذلك وفق ألفاظ معينة؛ كالنفس، والعين، وغيرهما.(1) فهذا يعود إلى توكيد اللفظ دون الجملة، وهذا ما ركز عليه النحاة في دراساتهم.

فالنحاة لم يخصصوا للجملة جانبا من جوانب دراستهم للتوكيد، وإنما كانوا يعرضون لها عندما يتناولون أدوات التوكيد بالدراسة، تناولا موزعا بين ثنايا المواضيع النحوية في مؤلفاتهم، فهم يبحثون، مثلا، في «إنّ» حينما يعرضون للمبتدأ والخبر، فيعدّونها حرفا مشبها بالفعل أو حرفا ناسخا. دون أن يتناولوها على أساس أنها تمثل أداة من أدوات توكيد الجملة في العربية، وكذلك الأمر في بعض أخواتها كـ «كأنّ» و«لكنّ».

ويتناولون «نون التوكيد»، مثلا، عند تناولهم للفعل المضارع من حيث إعرابه وبناؤه. كما نجدهم عندما تناولوا «لام التوكيد»، تناولوها وفق السياق الذي ترد فيه؛ فتعددت تسمياتها. وفقا لذلك، ولم ينصب كل اهتمامهم على وظيفتها الأساسية التي جاءت من أجلها، وهي التوكيد. فهم يعرضون لها في باب «إن» ويسمونها «المزحلقة»، وعندما لا تتصل «إنّ» بالجملة، وتدخل هذه اللام على المبتدأ يسمونها «لام الابتداء»، كما يعرضون لها في باب المضارع الواقع في

سياق القسم، فيسمونها بـ «اللام الواقعة في جواب القسم» وهكذا. دون أن يهتموا في الغالب بالوظيفة التي جاءت من أجلها في كل هذه المواضع، وإلى ما تؤديه من تقوية وتوكيد.

كما نجدهم عندما يعرضون لـ «ما وإلا»، مثلا، لا يشيرون إليهما مجتمعين، ولما يؤديانه من دلالة واضحة على التوكيد. بل يتناولون «ما» في إطار النفي و«إلا» في إطار الاستثناء، دون الاهتمام بالوظيفة الناتجة عن اجتماعهما، وهي وظيفة القصر، التي تعدّ أسلوبا من أساليب توكيد الجملة.(2) وهكذا الأمر عند تناولهم لباقي أدوات التوكيد.

ويمكن عدّ البلاغيين أهم من تناولوا هذا الجانب؛ حيث تحدثوا عن الاسناد الخبري وأحواله؛ فقسموا الخبر إلى مثبت ومؤكد ومنفي، وتحدثوا عن كل قسم من هذه الأقسام، ومن بينها، الخبر في حالة توكيده؛ حيث تحدثوا عن مؤكدات الخبر وأنواعها وطرائقها(3).

ولعل الذي يمكن أن يلاحظ بين البلاغيين والنحاة، في تناولهم لهذا الجانب، هو أن البلاغيين تناولوا التوكيد بوصفه أسلوبا من أساليب دراسة الجملة، فخصصوا له قسما خاصا؛ تناولوا فيه أسلوب توكيد الجملة وأدواته، دون أن يتناولوا تلك الأدوات متفرقة، بعيدة عن الجملة، فجاء أسلوب التوكيد وأدواته عندهم لغرض توكيد الجملة بالدرجة الأولى. أما النحاة فقد تحدثوا عن أدوات التوكيد انطلاقا من الوظائف الأخرى لتلك الأدوات، وعلى رأسها العمل النحوي؛ مما جعلهم يدرسونها موزعة على عدة أبواب نحوية، ومن هنا كان تناولهم للجملة تناولا عرضيا يخدم دراسة تلك الأدوات، دون أن تحظى الجملة بالاهتمام الذي حظيت به الأدوات في إطار التوكيد.

مفهوم التوكيد وأدواته:

إن التوكيد - في عرف البلاغيين - هو تثبيت نسبة المسند إلى المسند إليه في نفس المخاطب، وتقويتها؛ وذلك لغرض إزالة ما قد علق في نفسه من ارتياب أو شك في نسبة ذلك الخبر - ويكون تقبل المخاطب للخبر حسب الحال التي يكون عليها؛ فإذا كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، فلا يحتاج إلى مؤكدات الحكم، أما إذا كان مترددا فيه، فإنه يمكن تقوية الحكم بمؤكد، وأما إذا كان المخاطب منكرا لذلك فينبغي توكيد الحكم له على قدر الانكار. وانطلاقا من درجات قبول المخاطب لنسبة الخبر، أو التردد فيه، أو إنكاره، قسم البلاغيون الخبر إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: ابتدائي؛ وهو ما خلا من أي مؤكد، مثل: محمد قادم، محمد ليس قادما.

والقسم الثاني: وهو طلبي؛ وهو ما احتوى على مؤكد واحد، مثل: إن محمدا قادم.

والقسم الثالث: إنكاري؛ وهو ما تضمن أكثر من مؤكد، ومن ذلك، قولنا: إن محمدا لقادم.(4)

والقسمان الأخيران هما المعنيان في هذه الدراسة: أي، الطلبي والانكاري.

والتوكيد بصورة عامة، يمكن أن يعود إلى أحد أمرين: توكيد إثبات، أو توكيد نفي، لأن الخبر إما أن يكون مثبتا أو منفيا، فتأتي أساليب التوكيد لتؤكد ثبوت نسبة الخبر أو انتفائها. يقول السكاكي: «وإذا عرفت أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم، والذي نسميه الاسناد الخبري، كقولنا: شيء ثابت، شيء ليس

ثابتا، فأنت في الأول تحكم بالثبوت للشيء وفي الثاني باللاثبوت للشيء، عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة: فن يرجع إلى حكم، وفن يرجع إلى المحكوم له وهو المسند إليه، وفن يرجع إلى المحكوم به، وهو المسند»(5).

ويقول أحد الدارسين في هذا الشأن: «المراد بالتأكيد هنا تأكيد مضمون الخبر، وهو الحكم بانتفاء النسبة أو ثبوتها لا تأكيد المسند وحده ولا المسند إليه...»(6)

وأدوات التوكيد التي نتناولها في هذه الدراسة تتمثل في: إنّ، وكأنّ، ولكنّ، وكأنّما، ولكنّما، و(ما ... إلاّ). ولام التوكيد، و(نون التوكيد) منفردة، ومقرونة بلام التوكيد،و(قد) منفردة، ومقرونة بلام التوكيد.

وتشترك في هذه الأدوات الجملة الاسمية والفعلية على السواء، دون أن تختص الجملة الاسمية ببعضها، أو تختص الجملة الفعلية ببعضها الآخر. ويمكن توضيح اشتراك نوعي الجملة في تلك الأدوات، وذلك من خلال توضيح المفهوم الذي تم وفقه النظر إلى الجملة الفعلية.

فالجملة الفعلية - من جهة النظر التي تجيز تقدم الفاعل على الفعل.(7) وهي وجهة نظر نتبناها - هي الجملة التي تضمنت فعلا بصرف النظر عن رتبة الفاعل إذا تقدم أو تأخر، فإذا تقدم الفاعل على الفعل فإنها تصبح مشتركة مع الجملة الاسمية في أدوات التوكيد: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ. وهما في الأصل مشتركان في أدوات التوكيد: كأنما ولكنما، وإنما، والتوكيد عن طريق القصر بـ «ما ... إلا»، إضافة إلى لام التوكيد. أما (قد) مفردة، ومصحوبة بلام التوكيد، فتدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الجملة الاسمية؛ وذلك عن طريق أفعال الكينونة.

وما دامت أدوات التوكيد، مشتركة في دخولها على الجملة الاسمية والفعلية، فإنه سيتم الحديث عنها مجتمعة بشيء من التفصيل.

أدوات التوكيد:

1 - إنّ وأنّ: إنّ: أداة توكيد، تدخل على الجملة فتؤكد مضمون الخبر فيها، وبدخولها على الجملة تنصب الاسم، وترفع الخبر. وتعرف بأنها حرف مشبه بالفعل لكونها تحدث أثرا إعرابيا في الاسم الذي يليها، كما تعرف بأنها حرف ناسخ؛ بحيث تدخل على الجملة فتنسخ حكمها بحكم آخر. وهي على رأس أخواتها.

و«أنّ» كمثل «إنّ» في الوظيفة والعمل، وهي فرع عنها. يضاف إلى ذلك أنها تكون موصولا حرفيا مؤولا مع معموليه بالمصدر، كما يرى ذلك عدد من النحاة(8).

يقول الزمخشري في هذا المجال: «إنّ وأنّ؛ هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أنّ المكسورة، الجملة معها على استقلالها بفائدتها. والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد... وتعاملها معاملة المصدر، حيث توقعها فاعلة، ومفعولة، ومضافا إليها... ولا تصدر بها الجملة كما تصدر بأختها»(9).

كما يقول ابن الناظم في شرح الألفية: «فإنّ» لوكيد الحكم، ونفي الشك فيه أو الانكار له، وأنّ، مثلها، إلا في كونها وما بعدها، في تأويل مصدر»(10).

ومن أمثلة دخولهما على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ما يلي:

الجملة الاسمية: إن الحديثَ شجونٌ، علمت أن أحمدَ قادمٌ

الجملة الفعلية: إنّ المطرَ ينزلُ بغزارة، علمت أن الخبر انتشر في المدينة.

2 - *كأنّ*: وهي أداة تشبيه وتوكيد، تدخل على الجملة فتؤكد مضمون الخبر فيها، وهي حرف ناسخ من أخوات «إنّ» تنصب الاسم، وترفع الخبر، ولـ «كأنّ» عدة معان؛ منها: التشبيه، والشك والظن، والتحقيق، وهي عند أكثر النحاة حرف مركب من كاف التشبيه و«إن». وقيل إنها بسيطة(11).

وقد أورد صاحب الجني الداني قولا لابن مالك في «كأنّ» يقول فيه: «وهي للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل «إنّ زيداً كالأسد» فقدمت الكاف وفتحت «أن» ، وصار الحرفان حرفاً واحداً، مدلولا به على التشبيه والتوكيد»(12).

ومن دخولها على الجملة الاسمية والفعلية:

الجملة الاسمية: كأن محمداً أسد في الشجاعة.

الجملة الفعلية: كقول أبي فراس الحمداني:(13)

رَاقَنَا وَرَقَّ نَسِيمَهَا فـكَأَنَّها أَهْدَتْ إليك تَنَفُّسَ الأَسْحَارِ

وقوله: وَأُوسَعُ أَيًّا ماحَلَلْتُ كَرَامَةً كأنّيَ مِنْ أَهْلِي نُقِلْتُ إِلَى أَهْلِي

3 - *لكنّ*: هي حرف مشبه بالفعل، يدخل على الجملة؛ فينصب الاسم ويرفع الخبر، وهي من أخوات «إنّ» وتفيد الاستدراك؛ حيث تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها، وبذلك فلا بدّ أن يتقدم عليها كلام مخالف لما بعدها.

وقيل إنما تأتي للاستدراك والتوكيد معا، وقيل إنها تأتي للتوكيد دائما، ومثلها في ذلك مثل إنّ، ويصحب التوكيد معها معنى الاستدراك(14).

ومن استخدامها مع الجملة الاسمية والفعلية ما يلي:

الجملة الاسمية: زيد مجدٌّ لكنّ أخاه مهملٌ

الجملة الفعلية: «ومارميت إذ رميت ولكنّ اللّهَ رمى» الأنفال / 17 .

4 - إنّما وكأنّما ولكنّما: إن هذه الأدوات عند أكثر النحاة ما هي إلاّ إنّ، وكأنّ، ولكنّ، التي تحدثنا عنها، دخلت عليها «ما» الكافة فكفتها عن العمل، وبذلك فقدت اختصاصها بدخولها على الأسماء دون أن تعمل فيما بعدها. يضاف إلى «إنما» أنها تفيد الحصر أو القصر.(15)

يقول ابن يعيش في هذا الشأن: «وقد تدخل ما على هذه الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول ما عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها، وذلك نحو قولك: إنما، وأنما، وكأنما... فأمّا إنّما، وأنّما، فحكمهما حكم إنّ وأنّ تفتحها في الموضع الذي تفتح أنّ، وتكسرها في الموضع الذي تكسر فيه إنّ...»(16)

ويقول الدكتور مهدي المخزومي في وظيفة «إنّ» بعد دخول «ما» الكافة عليها، وملازمتها لها: «وقد نتج من هذه الملازمة بين جزأيها تغير في الوظيفة التي كانت «إنّ» تؤديها منفردة... وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيدا قاصرا أو حاصرا»(17).

ويمكن القول بأنّ: إنما تختلف كثيرا - في تأديتها لوظيفة التوكيد عند دخولها على الجملة -عن الأداتين؛ كأنّما ولكنّما. وعلى هذا الأساس يمكن عدُّها إلى جانبهما، وإخراجها من دائرة الحصر أو القصر، وابقاء وظيفة التوكيد عن طريق القصر محصورة في «ما... إلا» وما على شاكلتها.

5 - التوكيد عن طريق القصر (نقض النفي): إن التوكيد عن طريق القصر

يتمثل في اجتماع النفي مع الاستثناء في الجملة؛ حيث تدخل أداة النفي على الجملة ثم تنقض بأداة الاستثناء «إلا» فيتحول مفهوم الجملة من النفي السالب إلى الاثبات الموجب المؤكد. والنفي الذي يتقدم الجملة يكون بإحدى الأدوات التالية: ما، ولا، وليس، ولم، ولن، وإنّ، وهل المستعملة في النفي. ونقض النفي يكون غالبا بأداة الاستثناء «إلاّ» ومعها «غير وسوى».

ويقوم التوكيد عن طريق القصر على ما يعرف بالمقصور، والمقصور عليه، ويكون موقع المقصور قبل الأداة «إلا»، فإذا كان المقصور اسما عدّ من باب قصر الموصوف على الصفة، وإذا كان المقصور صفة عدّ من باب قصر الصفة على الموصوف.(18)

وفي هذا الشأن يقول الجرجاني: «وأما الخبر بالنفي والاثبات نحو: ما هذا إلا كذا، وإن هو إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه»(19).

كما يقول: «واعلم أنه إذا كان الكلام بما وإلا كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر إن لم تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين. تقول: ما زيد إلا قائم، فيكون المعنى أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له. فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة، وفي الثاني الصفة على الموصوف»(20).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن «إلاّ» في هذا المجال هي أداة قصر، وأنّ عدّها من الاستثناء يخرجها عن أداء هذه الوظيفة. فيقول: «و«إلاّ» هذه ليست استثناء، وإنما هي مسبوقة بالنفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد وايجاب أبدا، وهذا هو ما يفرق بينها وبين (إلا) في

الاستثناء؛ لأن وظيفة (إلا) في الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، فهما مختلفان، ولذلك كان عدُّ النحاة إياها في الاستثناء خلطا. وتسميتها بالاستثناء المفرغ ضربا من التكلف»(21).

وبهذا تكون الجملة المؤكدة عن طريق القصر في شكلها المجرد على النحو التالي:

أداة نفي + مقصور + أداة قصر + مقصور عليه.

6 - لام التوكيد (لام الابتداء) ونون التوكيد:

إن وظيفة هذه اللام هي توكيد مضمون الخبر في الجملة، وقد عرفت هذه اللام تسميات متعددة، وكان في ذلك نتيجة المواقع التي ترد فيها، فإذا وردت في صدر الجملة ودخلت على المبتدأ سميت لام الابتداء وإذا اجتمعت في دخولها مع أداة التوكيد «إنّ» زحلقت إلى الخبر أو ما في محله، وصارت تسمى اللام المزحلقة، وإذا دخلت على الفعل المضارع الواقع في سياق القسم سميت باسم اللام الواقعة في جواب القسم، وهكذا يوجد لها في كل موقع اسم. والحقيقة أنّ هذه اللام جاءت لتأدية وظيفة واحدة هي التوكيد، وإن تعددت مواقعها وتسمياتها.

ويتحدث ابن هشام عن مفهوم هذه اللام ووظيفتها، والمواضع التي ترد فيها، فيقول: «لام الابتداء وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب إنّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون... ».

كما يقول: «وتدخل باتفاق في موضعين، أحدهما: المبتدأ نحو: «لأنتم أشد رهبة». والثاني: بعد إن، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة: اسم، نحو: «إنّ ربي

لسميع الدّعاء»، والمضارع لشبهه به نحو «وإنّ ربك ليحكم بينهم»، والظرف نحو: «وإنّك لعلى خلق عظيم» »(22).

ويرى بعض النحاة أنّ هذه اللام تدخل على الماضي المتصرف، وإن وجد ذلك فهو جواب القسم، واللام فيه لام جواب، وليست لام الابتداء. وأما إذا كان ذلك الماضي المتصرف مقرونا بـ (قد) ودخلت عليه تلك اللام، فهي لام جواب القسم عند بعضهم، ولام الابتداء عند بعضهم الآخر.(23)

وكما ترد هذه اللام مقترنة بأداة التوكيد «إنّ» ترد، كذلك، مقترنة بـ «نون التوكيد» في الجملة الفعلية مع الفعل ليؤكد أن مضمون المسند بها، ولا تدخل هذه النون على المضارع إذا كان للحال، أما إذا كان للاستقبال أكدّ بها وجوبا إذا وقع في جواب القسم، وسواء أكان ذلك القسم مذكورا أم مقدرا.

ونون التوكيد هي من أدوات التوكيد التي تتصل بالفعل، وقد تكون ثقيلة أو خفيفة؛ فإذا كانت ثقيلة، كان التوكيد بها أشد من التوكيد بالخفيفة، ولا تأتي مصاحبة للام، دائما، فقد يؤكد بها الفعل منفردة.(24)

7 - *قد ولقد*: قد؛ هي أداة تدخل على الفعل الخبري المنصرف، الخالي من الجوازم والنواصب وغيرها من الحروف التي تسبق الفعل، بحيث لا يفصل بينها وبين الفعل شيء، إلا أنه يجوز أن يفصل بينهما بالقسم.(25)

وقد ذكر النحاة لـ «قد» عدة معان. وأغلب هذه المعاني تتمثل في: التوقع، وذلك مع المضارع، لمن يتوقع قدومه، مثلا: قد يقدم الغائب اليوم. وقد عمم ذلك بعضهم مع الماضي، كذلك، مثل: قد قامت الصلاة. ومن معانيها، أيضا، تقريب الماضي من الحال؛ فإذا كان الفعل ماضيا مجردا من (قد) فإنه يحتمل الماضي القريب،

والماضي البعيد، فإذا دخلت عليه «قد» خلصته للقرب من الحال. ومن معانيها، كذلك، التقليل؛ وهو تقليل وقوع الفعل، مثل: قد يصدق الكذوب، وإلى جانب التقليل، تفيد، أيضا، التكثير، والتحقيق.(26)

يقول أحد النحاة في هذا الشأن: «والحاصل أنها تفيد مع الماضي، أحد ثلاثة معان: التوقع، والتقريب، والتحقيق، ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير».(27)

ومن النحاة من يرى أنها قد تفيد التوكيد مع المضارع والماضي، وأن (قد) في الجملة الفعلية المجاب بها القسم، مثلها في افادة التوكيد مثل (إنّ) في الجملة الاسمية. وقد أورد ابن هشام هذا الرأي في أثناء حديثه عن معنى التحقيق في (قد)، حيث يقول: «التحقيق نحو: «قد أفلح من زكاها» وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: «قد يعلم ما أنتم عليه». قال الزمخشري: دخلت لتوكيد، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد، وقال غيره في: «ولقد علمتم الذين اعتدوا»، قد، في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل (إن) في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد».(28)

وقد تدخل لام التوكيد على (قد) مع الماضي، وقد تأتي مقترنة بـ (إن) مثل: إنّ زيداً لقد قام، أو غير مقترنة بها مثل: لقد قام زيد. وقيل إن هذه اللام هي لام القسم، وهذا هو المشهور. ولكن ابن حيان يرى أنها لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويؤيد هذا بعض النحاة، حيث يرى أنها لام الابتداء تدخل على الماضي المتصرف المقرون بـ «قد».(29)

السمات التركيبية لأدوات التوكيد:

بعد أن تم الحديث عن أدوات التوكيد، من حيث مفهومها ووظيفتها، كما عرضت لها كتب النحو والبلاغة، يمكن استخلاص مفاهيم تلك الأدوات ووظائفها على شكل سمات مميزة لها، ودالة عليها؛ حتى يسهل العمل بها.

والسمات التي سيتم استخلاصها، هي سمات عامة، وأغلبها مشترك بين تلك الأدوات، وهذه السمات لا تمثل بالضرورة كل السمات الخاصة بكل أداة، وإنما قد تمثل أغلبها.

والسمات التي يراد استخلاصها هي السمات التركيبية التي تبرز وظيفة كل أداة في التركيب. وسيتم توضيح مفهوم كل سمة ترد ضمن سمات الأدوات التي سيتم الحديث عنها فيما يلي:

1 - إنّ: + أداة + توكيد + عمل -+ عام + صدارة + اسمية + استقلال -+ دمج.

2 - أن: + أداة + توكيد + عمل -+ عام + صدارة + اسمية + تبعية -+ دمج + موصول.

إن السمات السابقة تعني أن سمة (+ أداة) تخرج (إنّ) من حيّز الأسماء والأفعال، وتدخلها في حيز الأدوات. أما سمة (+ توكيد) فتحدد وظيفة (إن) في الاستخدام، وهي وظيفة التوكيد؛ وهي الوظيفة الأساسية لها.

أما سمة (+ عمل) فهي من سمات (إن)؛ لأنها عندما تدخل على الجملة تحدث تأثيرا إعرابيا معينا، وهذه السمة تخرجها من أدوات غير العاملة.

أما سمة (-+ عام) فتعني أن توكيدها للجملة قد يكون عاما، كما في الجملة الاسمية من غير تحديد زمني، مثل: إن محمداً أخوك، أو غير عام، وذلك عند دخولها على الجملة الفعلية، مثل: إنّ محمداً أتى، أو سيأتي، فالجملة الفعلية في هذه الحال محددة بزمن معين تام أو غير تام.

أما سمة (-+ صدارة) فتعني أن هذه الأداة تحتل الصدارة عند دخولها على الجملة فلا يتقدم عليها أحد معموليها.

أما سمة (+ اسمية) فتميزها عن غيرها بدخولها على الأسماء؛ أي لا يليها إلا الاسم، أما الفعل فلا يليها.

أما سمة (+ استقلال) فتعني أن الجملة على استقلالها غير تابعة لجملة أخرى، وهذا بخلاف (أنّ) المفتوحة فتكون تابعة لغيرها.

أما سمة (-+ دمج) فالمقصود منها «إنّ» قد تأتي منفردة، غير مدمجة في غيرها أو تأتي مدمجة في غيرها، أو غيرها مدمج فيها، مثل: إتصال الضمائر بها؛ إنّي، إنّك، إنّه.

ولا تختلف (أن) المفتوحة عن المكسورة في سماتها إلا فيما يتصل بالسمتين التاليتين: سمة (+ تبعية)؛ وهذا يعني أن الجملة معها لا تكون مستقلة، وإنما تابعة لغيرها. أما سمة (+ موصول) فتميز (أنّ) المفتوحة عن المكسورة؛ لأنه يمكن أن تكون موصولا حرفيا مؤولة مع معموليها بالمصدر.

والسمتان الأخيرتان هما ما يميّز (أنّ) المفتوحة عن (إنّ) المكسورة، أما باقي السمات فمشتركة.

3 - كأنّ: + أداة + توكيد -+ عام + تشبيه + عمل + صدارة + اسمية + استقلال -+ دمج.

وهي تشترك في سماتها مع (إنّ وأنّ) باستثناء سمة (+ تشبيه) فهي تميّزها عنهما، وعن أي أداة توكيد أخرى.

4 - لكنّ: + أداة + توكيد + استدراك + عمل + عام + صدارة + اسمية + تبعية + دمج.

وهي تشترك مع الأدوات السابقة في سماتها. إلا أنها تتميز عنها بسمة (+ استدراك) وهذه السمة تجعلها تتسم بسمة (+ تبعية)؛ وهي تشترك في هذه السمة مع (أن) المفتوحة؛ لأن الجملة مع (لكنّ) مرتبطة بما قبلها، حيث تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها.

5 - إنّما: + أداة + توكيد - عمل -+ عام + صدارة -+ اسمية + استقلال + تركيب.

6 - كأنّما: + أداة + توكيد + تشبيه - عمل + عام + صدارة + اسمية + استقلال + تركيب.

7 - لكنّما: + أداة + توكيد + استدراك - عمل -+ عام + صدارة -+ اسمية + تبعية + تركيب.

إن الأدوات السابقة (7.6.5) تشترك في أغلب السمات المذكوة، إلا أنه لكل أداة ما يميزها عن غيرها، فهي تشترك في أنها أدوات توكيد، ويكون توكيدها عاما كما في الجملة الاسمية، ومقيدا بزمن كما في الجملة الفعلية، وأن هذه الأدوات لها الصدارة عن دخولها على الجملة؛ أي تتصدر المسند إليه والمسند،

وأنها لا تعمل، وأنها تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وأنها مركبة مع (ما) الكافة أو الزائدة. إلا أنه لكل أداة من الأدوات الثلاثة سمة أو سمتان تتميّز بهما عن غيرها، فمثلا، تتميز أداة التوكيد (كأنما) عن إنما ولكنما بسمة (+ تشبيه)، وتتميز أداة التوكيد (لكنّما) عن إنّما بسمتي (+ استدارك + تبعية). أما «إنّما» فتتميز عنهما بأنها لا تتمضن السمات التي تميزا بها عنها.

8 - لام التوكيد: + أداة + توكيد - عمل -+ عام -+ صدارة -+ اسمية + دمج + استقلال -+ انفراد.

إن هذه السمات تميز لام التوكيد عن غيرها من أدوات التوكيد؛ فهي أداة توكيد غير عاملة، وتوكيدها عام أو غير عام، يكون عاما مع الاسمية، وغير عام مع الفعلية، كما أنها قد تحتل الصدارة أولا تحتلها؛ بحيث تتأخر أو تتوسط الجملة، كما أنها قد تدخل على الأسماء وعلى غير الأسماء؛ كالحروف والأفعال، وتتميز عن غيرها بأنها لا تأتي منفصلة، وغالبا ما تكون معها الجملة مستقلة. كما أن لام التوكيد من سماتها تأتي منفردة مقترنة بغيرها؛ حيث تأتي مقترنة بأداة التوكيد «إنّ» أو «نون التوكيد» حين دخولها على الفعل. وعلى هذا فإن سمة (-+ انفراد) تكون دالة على معنى الانفراد أو الاقتران.

9 - نون التوكيد: + أداة + توكيد - عمل + فعلية + استقبال -+ ثقيلة + إلحاق.

وهذه السمات تميز نون التوكيد عن غيرها من أدوات التوكيد؛ فسمة (+ فعلية) هي سمة مطلقة لا تتميز بها أي أداة توكيد من الأدوات السابقة، بحيث إن هذه النون لا تلحق إلا الأفعال، والأفعال، هنا، سواء أكانت حدثية أم أفعال كينونة، وهذا يجعلها أداة مشتركة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أما سمة (+ استقبال) فتعني أنها إذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للاستقبال. أما سمة (-+ ثقيلة) فتبين لنا إذا كانت نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة. أما سمة (+ الحاق) فتدل على أن هذه الأدات ملحقة دائما، والحاقها يكون بالفعل، في آخره.

10 - قد: + أداة + توكيد -عمل + فعلية -+ تحقيق + استقلال -+ صدارة -+ انفراد.

ويمكن الاشارة إلى بعض السمات التي تتميز بها «قد» وهي سمة (+ فعلية) بحيث إنها لا تلتحق إلا بالأفعال، وأما سمة (-+ تحقيق) فهي سمة غالبة على استخدامات (قد)، ولكن قد تأتي للتحقيق وقد لا تأتي. لذلك قد يكون من بين معانيها، التقليل أو التوقع... إلخ.

أما سمة (-+ صدارة) فهي لا تتصدر الجملة إلا إذا كان الفعل متصدرا لها، وعلى هذا فتصدّر هذه الأداة أوعدم تصدرها مرهون بتصدر الفعل للجملة أو عدمه، لأنها مرتبطة به.

أما سمة (-+ انفراد) فتعني أن هذه الأداة قد تأتي منفردة، وقد تأتي مقرونة بلام التوكيد.

11 - التوكيد عن طريق القصر: + توكيد + مركب -+ عام + استقلال + ...

هذه بعض السمات العامة للتوكيد عن طريق القصر، ويمكن أن تذكر سمات أداة النفي أو أداة النقض منفردة، لتعرف نوعية الأداة التي يكون النفي عن طريقها وكذلك الأمر بالنسبة لأداة النقض، لأن صور هذا النوع من التوكيد تتعدد بتعدد الأدوات الداخلة في تركيبها؛ ومن أمثلة تلك الصور: (ما ... إلا ...)

أو (ليس ... إلا ...) أو (لا ... إلا ...) أو (إنّ ... إلا ...) أو (هل ... إلا ...) وكذلك قد يكون النقض عن طريق (غير وسوى). وهكذا.

في النهاية يمكن القول إن ما قصدناه في هذه الدراسة هو الحديث عن توكيد الجملة في العربية من حيث المفهوم والأداة، وأهم السمات التركيبية التي تميز كل أداة عن الأخرى في الاستخدام والوظيفة، مع دارسة هذه الأدوات مجتمعة تحت تسمية واحدة تجسّد وظيفتها الحقيقية في الاستخدام اللغوي وهي «التوكيد» دون ربطها بما تؤديه من عمل إعرابي، أو بما تحدثه من أثر إعرابي في الأسماء التي تليها. لأن الوظيفة الطبيعية لهذه الأدوات هي توكيد الجملة، أو بمعنى أدق هي توكيد نسبة المسند إلى المسند إليه أو توكيد نفيها. أما العمل الاعرابي فلا يجمع بين هذه الأدوات، وإنما يفرق بينها، ويجعلها موزعة على أبوات نحوية متعددة تبعا لتأثيرها الإعرابي، وهذا ما فعله النحاة انطلاقا من نظرية العامل.

وقد قصدنا في هذه الدراسة إلى الحديث عن التوكيد عن طريق الأداة، وأخرجنا التوكيد عن طريق التقديم والتأخير، أو التكرير؛ تكرير اللفظ والجملة، أو التوكيد المعنوي، لأن هذه الأنواع من التوكيد التي ذكرها النحاة والبلاغيون لا تدخل ضمن ما نهدف إليه من هذه الدراسة.

هوامش:

(1) - انظر: - شرح المفصل لابن يعيش - بيروت (د. ت) ص 3/39-46 .

- وشرح ألفيه ابن مالك، لابن الناظم - ت: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - بيروت (د. ت) ص 501-513 .

- وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي - بيروت 1975م ص 1/301-305 .

(2) - انظر: - شرح الألفية ص 170-171 .

- ومغنى اللبيب لابن هشام - ت: الدكتور مازن المبارك - بيروت 1983م. ص 300-301 .

- والجني الداني في حروف المعاني، للمرادي - ت: الدكتور فخر الدني قباوه - بيروت 1983م ص 124-125 .

- وفي النحو العربي، نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي - بيروت 1986م ص 136-137 .

(3) - انظر: - مفتاح العلوم للسكاكي - ت: الاستاذ نعيم زرزور - بيروت 1983م ص 167 .

- وشرح التلخيص للقزويني - ت: محمد هاشم دويدري - بيروت 1982م ص 20 .

- ومن بلاغة النظم العربي، للدكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفة - بيروت 1984م ص 1/89-90

(4) - انظر: - سرح التلخيص ص 19-20 .

- ومفتاح العلوم ص 170-171 .

(5) - مفتاح العلوم ص 167 .

(6) - من بلاغة النظم العربي ص 1/89 .

(7): - انظر: - الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري - ت: محمد محي الدين عبد الحميد - مكة المكرمة (د. ت) ص 2/615-620 .

- كتاب الحلل للبطليوسي - ت: سعيد عبد الكريم سعودي - العرق 1980م ص 146 .

- مغنى اللبيب ص 496-497 .

- الرد على النحاة لابن مضاء - ت: د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة 1982 م ص 90-91 .

- إحياء النحو لابراهيم مصطفى - القاهرة 1987 ص 54-55 .

- في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 42 .

- الجملة في نظر النحاة العرب، ت: عبد القادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية) ج3 تونس 1966م ص 41-42 .

- بناء الجملة الخبري

في شعر أبي فراس الحمداني للشريف ميهوبي (رسالة ماجستيرمخطوطة) جامعة عين شمس - القاهرة 1988م ص 170-192 .

(8) - انظر: كتاب سيبويه - ت: عبد السلام هارون - القاهرة 1977م ص 131/2 .

- وشرح الكافية 345/2-347 - ومغني اللبيب 55-60 - والجني الداني .393-395

(9) - شرح المفصل 59/8 .

(10) - سرح الألفية ص 161 .

(11) - انظر: - شرح المفصل 81/8 - ومغنى اللبيب 252-253 - والجني الداني 568 .

(12) - الجني الداني 570-571 .

(13) - ديوان أبي فراس الحمداني - ت: د. سامي الدهان - بيروت 1944 ص 174/1، 324/2

(14) - انظر: - شرح المفصل 79/8 - وشرح الألفية 161 - ومغني اللبيب 383-384 .

(15) - انظر: - شرح الألفية 173 - وشرح الكافية 348/2 .

(16) - شرح الفصل 55/54/8 .

(17) - في النحو العربي، نقد وتوجيه 239 .

(18) - انظر: - المرجع السابق 2239 .

(19) - دلائل الانجاز 255-256 .

(20) - المرجع السابق، 265-266 .

(21) - في النحو العربي، نقد وتوجيه 240 .

(22) - مغني اللبيب 300-301 وأنظر معه: شرح الألفية 170-171 - وشرح الكافية 2-355 .

(23) - انظر - الجني الداني 125 .

(24) - انظر: - شرح المفصل 21/9 - ومغني اللبيب 443-444 - والجني الداني 256-258 .

(25) - انظر: - شرح المفصل 148/8 - ومغني اللبيب 227-228 .

(26) - انظر: - شرح المفصل 147/8 - ومغني اللبيب 228-232 - والجني الداني 256-258

(27) - الجني الداني 259 .

(28) - مغني اللبيب 231-232 .

(29) - انظر: - مغني اللبيب 301-302 - وشرح المفصل 21/9 - وشرح الألفية 171 - والجني الداني 125 .